Arabiyya : Jurnal Studi Bahasa Arab
P-ISSN 2338-4964 (Print), E-ISSN 2615-238X (Online)
Available online: https://ejournal.staindirundeng.ac.id/index.php/arabiyya

علة الكسر في التخلص التحريكي عند التقاء الساكنين في اللغة العربية

Danial Jamal
Email: dafakita16@gmail.com
STAIN Teungku Dirundeng Meulaboh

Abstract

This research this research discusses about the main factors causing the *kasrah* on the meeting of two consonants in Arabic language. The research urgency is due to the fact that the meeting of two consonants is an important phenomenon that circulated among the Arab tongues verbally and in writing, with the wrong consideration that the cause of the *kasrah* is the lightest of vowels. This research is conducted on the original descriptive approach, as it reveals the main reason for choosing the *kasrah* on the meeting of two consonants in Arabic language with the variables related to it in particular.

Keywords: *The Kasrah, al-Takhallush al-Tahriki, The Meeting of Two Consonants*

Abstrak

Penelitian ini membahas tentang *illah* (penyebab) di*kasrah*kannya *sakin* yang pertama pada saat bertemunya dua *sakin* di dalam bahasa Arab. Urgensi penelitian ini mengacu pada kenyataan bahwa pemberian *harakat* pada *sakin* pertama pada saat bertemunya dua *sakin* baik di dalam sebuah kata maupun pada dua kata yang berbeda merupakan fenomena yang sering sekali dijumpai dalam bahasa Arab baik lisan maupun tulisan, beserta adanya anggapan yang keliru bahwasanya pemberian *harakat kasrah* pada *sakin* pertama disebabkan karena *kasrah* merupakan *harakat* yang paling ringan di antara *harakat-harakat* lainnya. Penelitian ini menggunakan metode deskriptif teoretis, di mana di dalam pembahasannya penelitian ini berupaya menyingkap penyebab utama dalam pemberian *harakat kasrah* pada *sakin* pertama beserta variabel-variabel yang berkaitan dengannya secara mendetil.

Kata Kunci: *Kasrah, al-Takhallush al-Tahriki, Pertemuan Dua Sakin*

مستخلص البحث

يتناول هذا البحث علة الكسر عند التخلص من التقاء الساكنين تخلصًا تحريكيًّا. وتعود أهمية هذا البحث إلى أن قضية التقاء الساكنين بالتخلص التحريكي من القضايا التي شاع دورانها بين ألسنة العرب لفظًا وكتابة مع الاعتبار الخاطئ بأن علة الكسر هي لكونها أخف الحركات. فيجري هذا البحث على المنهج الوصفي التأصيلي حيث إنه يكشف عن السبب الرئيس في اختيار الكسر عند التخلص من التقاء الساكنين مع التغيرات المتصلة به على وجه الخصوص.

الكلمات المحورية: *الكسر، التخلص التحريكي، التقاء الساكنين*

أ. المقدمة

إن من طباع العرب وسَجاياهم هروبهم إلى ما هو أسهل إليهم في تأدية الكلام أثناء معاملتهم والاتصال بينهم في حياتهم اليومية مع مراعاة ما تقتضيه أذهانهم وما يخاطر ببالهم. وهذه هي القاعدة الأولى الأساسية من قواعد العربية الهامة لمعرفة حقيقة لغتهم العظيمة. فتندرج تحت هذا الأساس قاعدة تبين أنهم لا يبدؤون بالساكن ولا يقفون على المتحرك. ونحن نجد في بعض لغات العالم وإن لم يك معظمها ما يبدأ بالساكن بل بالساكنين معًا كما في اللغة الإنجليزية حيث يورد فيها كلمة "trust" وهي تبدأ بالساكن (t الساكنة) وكلمة "scrub" التي تبدأ بالساكنين (s و c الساكنتين).

وكذلك أنّا نجد في سائر اللغات ما يوقف على المتحرك ككلمة "bisa" في اللغة الإندونيسية في نحو: [aku bisa] حيث يقف الإندونيسيون على حرف s مع حركتها a الشبيهة بالفتحة في اللغة العربية، فعامل الإندونيسيون المتحرك معاملة الابتداء والوقف. بل نجد أن هناك لغات لا تقف على السواكن مثل اللغة الإيطالية والهوسا والزاندي، فهذه اللغات تنتهي كلماتها بالحركات[١].

[١] يوسف الخليفة أبو بكر، *مدخل إلى علم اللغة*، ط ١، (السودان، جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦)، ص. ٨٤

ولا تنحصر هذه الفكرة اللغوية عند العرب في هذا الأمر فقط، بل يتعدى إلى أمر فريد غريب وهو أنهم عندما ينطقون الكلمات فيها الساكنان المتتاليان أثناء الكلمة أو الجملة لاجئون إما إلى حذف أحدهما وإما إلى تحريكه تخلصًا من الصعوبة التي تعانيهم من ذلك الالتقاء، كما سيأتي الكلام عنه مفصلًا في المباحث التالية.

ب. مناقشة البحث ونتائجه

١. قضية التخلص من التقاء الساكنين في للغة العربية

كما قد بينّا فيما سبق أن من عادات العرب في كلامهم أنهم هربوا على قدر الإمكان مما يؤدي بهم إلى الصعوبات في نطق الكلمات من حيث كانوا لا يبدؤون الكلام بالحرف الساكن ولا ينتهون منه بالمتحرك. لأن السكون كما شرحه السهيلي عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع فتسميه جزمًا اعتبارًا بالصوت وانجزامه، وتسميه سكونًا اعتبارًا بالعضو الساكن[٢]. فعندما نريد أن نبدأ التلفظ بكلمة مثلًا فلا بد لنا من تصويت الحرف الأول منها بإحدى الحركات الثلاث ويتم ذلك عن طريق تباعد الطرفين ليمرّ بينهما الهواء الذي هو مادة أساسية للصوت. وأما الإصرار في النطق بالساكن في بداية الكلمة فأمر ممكن لا محال ولكنه يثير لنا الاضطرار والتعسف فيؤدي ذلك طبعًا إلى البطء في الكلام.

وكذلك الأمر عندما يلتقي الساكنان سواء كان في الكلمة أم الجملة. فيستكره العرب من ذلك لاستثقالهم في التلفظ بهما. وسبب ذلك كما أسلفنا من قبل أن السكون دلالة على انقطاع الصوت عند النطق بالحرف أي ضد الحركة، فهو يشبه الوقف في الأداء الكلامي حيث يقف المتكلم على التكلم بترك حركة الموقوف عليه فيسكن[٣]. فلذلك

---

[٢] أبو القاسم السهيلي، *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧)، ص. ٦٧

[٣] زكريا عطيفي حماده عطيفي، *الوقف دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث*، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، جامعة الجزف بالمملكة العربية السعودية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠٢٣ م، ص. ٣٩٩

يكون الأصل في الوقف بالسكون. فلما التقى الساكنان في الجملة مثل: [اُكْتُبْ الْدَرْسَ] - يعنى الساكن الأول هو الباب والثاني اللام – أصبح المتكلم يقف على الباء لكونها ساكنة حيث ينقطع صوت الباء، فكأنه يشرع بعد ذلك النطق باللام فلا يتمكن لسكونها. فلذلك لا بد له من التخلص من ذلك الالتقاء بتحريك أحدهما، ويتم التخلص في المثال بتحريك الحرف الأول. قال ابن يعيش: "اعلم أن التقاء الساكنين لا يجوز بل هو غير ممكن، وذلك من قبل أن الحرف الساكن كالموقوف عليه، وما بعده كالمبدوء به، ومحال الابتداء بساكن، فلذلك امتنع التقاؤهما"[٤]. وأردف بعد ذلك ببيان الشرط من تخلص التقاء الساكنين ألا يكون التقاء الساكنين في آخر الكلمة أي في حال الوقف، إذ يجوز الجمع بين الساكنين في الوقف. فكأن الوقف يسد مسد الحركة، كقولنا: [قَامَ زَيْدْ]، [وَهذَا بَكْرْ]. وإنما سد الوقف مسد الحركة لأن الوقف على الحرف يمكّن الجرس ذلك الحرف ويوفر الصوت عليه، فيصير توفر الصوت بمنزلة الحركة له.

فالتخلص من التقاء الساكنين إذن لا يتم وقوعه في كلمة واحدة إلا إذا كان في صدرها أو في حشوها، لا في عجزها. وهناك نوع آخر من التخلص وهو ما يقع التقاء الساكنين بين كلمتين منفصلتين حيث يكون الساكن الأول من عجز الكلمة الأولى والثاني من صدر الكلمة الثانية.

٢. طرق التخلص من التقاء الساكنين

إن للتخلص من التقاء الساكنين في اللغة العربية طرقًا عديدة، ويمكن لنا تصنيفها إلى صنفين رئيسين هما:

الأول: التخلص الحذفي

[٤] ابن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج ٥، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ص. ٢٨٦

وهو أن يحذف الساكن الأول التجاءً من التقاء الساكنين، وذلك إذا توافرت الشروط الآتية:

١) أن يكون الساكن الأول من أحرف المد واللين أي أحرف العلة الثلاث أو أحد الضمائر المدية وهي ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة سواء كان في كلمة واحدة أو فيما كالكلمة الواحدة أم في كلمتين منفصلتين[٥]، نحوه في كلمة واحدة: [لَمْ يَخَفْ]، أصله "يَخَافْ" ثم حذفت الألف لالتقائها مع الفاء الساكنة. وفيما كالكلمة الواحدة قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أصله "تَرْكَبُوْنَنَّ" ثم حذفت نون الرفع كراهية توالي الأمثال أي ثلاثة الأحرف المتماثلة، ثم حذفت الواو لالتقائها مع نون التوكيد الثقيلة التي تتكون من نونين أولاهما ساكنة والأخرى متحركة. وهنا أمر لا بد لنا من الانتباه إليه وهو أن حقيقة حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة لا لأجل التخلص من التقاء الساكنين ولكنه لكراهية توالي الأمثال، إلا أنه تختلف هذه النون في الحكم وفقًا لعدد أمثالها. ففي نون الرفع التي تليها نون الوقاية كما في قولنا: [أَتُكْرِمُوْنِيْ؟]، الذي هو أصله "تُكْرِمُوْنَنِيْ"، فالحذف هنا وإن كان لدفع الكراهة أو لجلب التخفيف من توالي الأمثال إلا أنه جائز، يقول ابن مالك: "وإذا اتصلت بهذه النون نون الوقاية جاز حذفها تخفيفًا"[٦]. وأما في نحو: [لَتَرْكَبُنَّ] فيكون الحذف وجوبًا لشدة الكراهة بوصف الأمثال أكثر من الاثنين، يقول سيبويه: "وإذا كان فعل الجميع مرفوعًا ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قولك: لَتَفْعَلُنَّ

[٥] عبد الله صالح بابعير، *طرائق التخلص من التقاء الساكنين*، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا باليمن، المجلد السادس، العدد الرابع، ٢٠٠٥ م)، ص. ٦٥

[٦] محمد بن عبد الله بن مالك، *شرح الكافية الشافية*، عند المنعم أحمد هريري، ج ١، ط ١، (دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢)، ص. ٢٠٨

ذَاكَ وَلَتَذْهَبُنَّ؛ لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالًا"[٧]. ثم المثال في كلمتين منفصلتين: [عَلَى الْمَكْتَبِ]، حذفت الألف المقصورة لالتقائها مع لام التعريف رغم أن الحذف نطقًا لا كتابة لأن التقاء الساكنين يكون في كلمتين منفصلتين.

٢) أن يكون الساكن الأول تنوينًا، وهو إذا كان من العلم أو الكنية أو اللقب الموصوف بلفظ "ابن" المضاف إلى علم أو كنية أو لقب أو إلى لفظ "أمّ"، نحو: [زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ]، أصله: "زيدٌ" وفي الكتابة العروضية "زيدُنْ"، ثم حذفت التنوين الذي هو النون الساكنة في الأصل لالتقائها مع الباء الساكنة. وقد اشترط النحاة على حذف التنوين في هذه الحالة كثرة الاستعمال[٨]، وإذا اختلت إحدى العلتين وجب إثبات التنوين وتحريكه تخلصًا من التقاء الساكنين.

الثاني: التخلص التحريكي

وهو أن يحرك أحد الساكنين تخلصًا من التقاء الساكنين، وذلك إذا كان الساكن الأول حرفًا صحيحًا أي ليس من أحرف العلة. ومثال تحريك الساكن الأول: [جَاءَتِ الْعَرَبُ]، أصله: "جَاءَتْ" ثم حركت التاء لتليها لام التعريف الساكنة. فمثال تحريك الساكن الثاني: [زَيْدَانِ]، أصله: "زَيْدَانْ" ثم حركت النون التي هي عوض عن التنوين في المفرد لسبقها الألف المقصورة.

ولقد بين النحاة أن تحريك الساكن الأول هو الأصل والقياس عليه مطرد، يقول ابن يعيش: "والأول هو الأصل ومقتضى القياس، فلا يعدل عنه إلا لعلة. وإنما قلنا إن الأصل تحريك الأول من قبل أن سكون الأول منع من الوصول إلى الثاني، فكان تحريكه من قبيل إزالة المانع، إذ بتحريكه يتوصل إلى النطق بالثاني، وصار بمنزلة ألفات الوصل

---

[٧] سيبويه، *كتاب سيبويه*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج ٣، ط ٣، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨)، ص. ٥١٩

[٨] ينظر: كتاب سيبويه: ٣ / ٥٠٤

التي تدخل متحركة توصلًا إلى النطق بالساكن بعدها"[٩]. وأما تحريك الساكن الثاني كما في الثاني فلتقتضيه العلة وهي أن الساكن الأول هو الألف المقصورة، والألف عديمة الحركة فلا يمكن أن تحرك، وكذلك لا يجوز حذفها لأنها علامة التثنية، وأن الساكن الثاني وهو النون عوض عن الحركة والتنوين في المفرد[١٠]، فلا تحذف. فلا سبيل له إذن إلا تحريك الساكن الثاني وهو النون الساكنة.

الثالث: التخلص الردّي

وهو أن يكون التخلص من التقاء الساكنين عن طريق رد الحرف الذي كان محذوفًا من قبل. وذلك في الأفعال الماضية المعتلة الآخر بألف منقلبة عن واو أو ياء نحو: [غَزَا، ورَمَى] إذا أسندت إلى ضمير التثنية. فتصير فيها ألفان ساكنان. ثم ردت الألف الأولى من كلي الفعلين إلى صورتها الأصلية وهي الواو والياء، فأصبحا: [[غَزَوَا، ورَمَيَا]. فعدم حذف الألف الأولى لئلا يلتبس الاثنان بالواحد، كأن احتمال ثقل ردهما إلى الأصل أسهل من اللبس[١١]. وكانت حركتهما الفتح الأصلي للأفعال الماضية غير المقدر لزوال ثقل النطق به لأن الواو والياء غير متطرفتين.

ومن ذلك أيضًا إجراء التخلص بالرد في الضمير "هم" وأشباه عند التقائها بالسكون اللاحق، مثل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمۡ هُمُ ٱلۡمُفۡسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشۡعُرُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٢]. فضمة ميم "هُمُ" ليست حركة التخلص، إذ إن التخلص يقع في الواو المحذوفة بعدها. فإنما الضمير "هُمْ" أصله "هُمُوْ" بواو بعد الميم فأسقطت تخفيفًا[١٢]، فالواو علامة الجمع كما كانت الألف في "هُمُا" علامة التثنية، ثم أن الميم حرف العماد[١٣]. فلما التقى الميم من

---

[٩] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. ٢٩٣

[١٠] هذا أصح آراء النحاة حول حقيقة النون في التثنية والجمع عند الباحث، وإليه ذهب سيبويه ومن تبعه. ينظر: الكتاب: ١ / ١٧-١٨

[١١] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. ٢٨٩

[١٢] ابن الخباز، *توجيه اللمع*، تحقيق فايز زكي محمد دياب، ط ١، (القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٢)، ص. ٣٠٣. وينطر: الخصائص: ١ / ١١٤

[١٣] ينظر: تشويق الخلّان: ١٣٠-١٣١

الضمير "هُمْ" مع الساكن اللاحق كما في الآية ردت الواو ثم حذفت تخلصًا من التقاء الساكنين. فبقيت حركة الميم كما كانت في الأصل. فهكذا شأن واو الجمع عند التقائها مع هاء الضمير كما في قوله تعالى: ﴿فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ﴾ [سورة الحجر: ٢٢]، فالواو في الآية ليست زائدة لإشباع حركة الضمة قبلها كما زعمه بعض المتأخرين ولكنها أصلية[١٤].

٣. أحوال الحركات في التخلص التحريكي عند العلماء

إن في التخلص التحريكي من التقاء الساكنين أمرًا قد يثير لنا الغموض حول حركة يحرك بها الساكن الأول أهي الضمة أو الفتحة أو الكسرة؟. فنحن نجد أمامنا كلمات فيها التقاء الساكنين قد حرك الساكن الأول منها بحركات مختلفة؛ تارة بالضمة نحو قولنا: [عَلَيْكُمُ السَّلَامُ]، وتارة بالفتحة نحو: [مِنَ الْجَامِعَةِ]، وأخرى بالكسرة نحو: [مَنِ الْحَاضِرُ؟].

وقد درس العلماء عن هذه القضية من حركات الساكن الأول من الصرفيين والنحويين واللغويين، فذهب جمهورهم إلى أن الكسر هو الأصل في تحريك الساكن الأول عند التقاء الساكنين لنظريات يقومون عليها كما سيجيء تفصيلها في البند التالي. وأما مجيء الساكن الأول في بعض الكلمات بالحركتين الأخريين هما الضم والفتح فذلك لعلة من العلل التي تسوغ العدول من الكسر إلى إحداهما، أهمها:

الأولى: كراهية توالي الأمثال من الحركات فيما يكثر الاستعمال

إن العرب يستثقلون ورود الأمثال المتوالية سواء كان في كلمة واحدة أم في كلمتين منفصلتين، وكذلك إما أن تكون الأمثال من الحروف وإما من الحركات. فتوالي الأمثال من الأمور المستكرهة عندهم، إلا أن درجات الاستثقال والاستكراه تتفاوت بينهم وفقًا لسجيتهم اللغوية. فما كان أقلّ استثقالًا إليهم يشترطون عليه أمرًا آخر ككونه كثير

[١٤] ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١ / ١٠١، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري مع تقريرات الأنبابي: ٣٣١

الاستعمال، لأن كثرة الاستعمال عندهم تتطلب التخفيف كما يتطلبه الاستثقال، فكأن كثرة الاستعمال توكيد على المستثقل القليل في اجتلاب التخفيف. ولذلك نجد كثيرًا في كلامهم ما يعدل عن القياس المطرد مثل حذف الألف من لفظ "اسْم" خطًّا إذا كان مسبوقًا بالجار ومضافًا إلى لفظ الجلالة كما في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [سورة الفاتحة: ١]، لكثرة دورانه على ألسنة العرب عند الأكل والشرب والقيام والقعود، أما إذا كان مضافًا إلى اسم من أسماء الله تعالى أو إلى غيره فلا تخذ الألف كما في قوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ﴾ [سورة العلق: ١]، لقلة الاستعمال[١٥]. وحتى في الحركات الإعرابية مثل نصب المفعول به إذ إن الفعل قد يكون له مفعولات كثيرة بينما لا يكون للفعل أكثر من فاعل واحد. ولكون النصب أي الفتحة أخف من الرفع الذي هو في الأصل الضمة، فأعطي للفاعل الرفع لقلته وللمفعول النصب لكثرته، يقول ابن جني: "وذلك ليقيل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[١٦].

وأما إذا كان المستثقل شديدًا فلا تلزمه كثرة الاستعمال في طلب التخفيف كما في الابتداء بالساكن والتقاء الساكنين.

ومن ثم ذلك يعدل عن كسر النون إلى فتحها في "مِنْ" الجارة إذا تليها لام التعريف تخلصًا من التقاء الساكنين، نحو: [مِنَ الْجَامِعَةِ]، لأن دوران "مِنْ" مع لام التعريف في استعمال العرب شائع. وأما إذا يليه غيرها فلا يعدل عن الكسر، نحو: [مِنِ ابْنِكَ][١٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [سورة الأنعام: ٥٧]، لقلة الاستعمال.

الثانية: مراعاة حركة الحرف المحذوف قبله

وذلك يكون في الأفعال المعتلة الناقصة يائية كانت أم واوية مقلوبتين ألفًا مع كونهما متصلتين بواو الجمع، نحو: [تَنْسَوْنَ]، أصله "تَنْسَيُوْنَ"، فقلبت الياء ألفًا لتحركها

---

[١٥] بهجت عبد الواحد صالح، *الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل*، ج ١، (دمشق: دار الفكر، د. ت)، ص. ٧

[١٦] أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق الشربيني شريدة، (القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٧)، ص. ٩٥

[١٧] ينظر: شرح المفصل: ٥ / ٢٩١

وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لالتقائها مع الواو الساكنة. ولم تحذف الواو مع أنهما أي الألف المنقلبة من الياء والواو حرفا العلة لكونها علامة الجمع. فعندما يكون الفعل "تَنْسَوْنَ" مجزومًا بلام النهي كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنسَوُاْ ٱلۡفَضۡلَ بَيۡنَكُمۡۚ﴾ [سورة البقرة: ٢٣٧]، فالتقت تلك الواو الساكنة مع لام التعريف الساكنة فلا بد من تحريك الواو. وأما حركتها فليست كسرًا، وإنما هي الضمة لكونها حركة الياء المحذوفة، يقول ابن يعيش: "فلما احتيج إلى تحريك الواو حركوها بالحركة المحذوفة، وكانت أولى من اجتلاب حركة غريبة"[١٨]. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ﴾ [سورة التوبة: ٤٢]، حيث لم تحرك الواو لالتقائها مع السين الساكنة بعدها بالضم كما في الآية السابقة، إذ كانت واو "لَوْ" من بنية الكلمة أصلية لا عارضة للدلالة على الجمع. فتحريكها حينئذ بحركة التخلص الأصلية وهي الكسر، إذ لم يكن هناك حركة محذوفة تحرك بها[١٩].

٤. النظريات في اختيار الكسر عند التقاء الساكنين

ومن ثم ذلك، لقد اختلف العلماء في علة الكسر للساكن الأول وانقسموا إلى ثلاثة مذاهب رئيسة. فكل من هؤلاء المذاهب له نظرية خاصة يبنى عليها المذهب، وهي:

النظرية الأولى: تفاوت الحركات من حيث الخفة والثقل

وقد تتبع العلماء الحركات الواردة في اللغة العربية فوجدوا أنها تتفاوت من حيث الخفة والثقل، فرأوا أن ترتيب الحركات من هذا القبيل هو الفتحة فالكسرة ثم الضمة. فالفتحة هي أخف الحركات والضمة أثقلها، وأما الكسرة فبينهما. فالقائمون على هذه النظرية يقفون بعد ذلك على اضطراب لما وجدوا أن العرب لم تحركوا الساكن الأول عند التقاء الساكنين بالحركة الخُفّى من بين الحركات الثلاث وهي الفتحة، بينما كان من مبادئ اللغة الأساسية يتطلب إلى ما كان خفيفًا عند بناء الكلمات وتأليف الكلام ونظمه، فما

[١٨] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. ٢٩٢-٢٩٣

[١٩] ابن يعيش، *شرح المفصل*....، ص. ٢٩٢-٢٩٣

كان ثقيلًا فهو مستكره متروك. فلا بد من أن يكون ذلك هنا أي عند تحريك الساكن الأول، لأن التخلص من التقاء الساكنين يكون لأجل طلب التخفيف وذلك بوسيلة الحركة، فلا بد من كون الوسيلة من الأشياء الخفيفة أيضًا ليتسنى المقصود.

فاعتمادًا على ذلك، لقد رجعوا إلى ترتيب الحركات من قبل الخفة والثقل فأصبح الترتيب الكسرة فالفتحة ثم الضمة. وكان هذا الترتيب الجديد مستندًا إلى أن مستويات الخفة والثقل عند القدامى غير محددة بالجزم نظرًا إلى المعايير التي يستخدمونها، فما يعد ثقيلًا في حين قد يكون خفيفًا حينًا آخر، وعلى عكس ذلك ما يعتبر خفيفًا قد يصبح ثقيلًا في بعض الأحيان. ونضرب مثلين منها أن ابن عصفور ذهب إلى أن الضمة أخف من الكسرة إذا كانت على الواو الواقعة بين الياء والضمة كما في [يَوْضُؤُ]، فمعيار الخفة والثقل هنا يحدده موقع الصوت بجوار أصوات أخرى[٢٠]. فرأى الرضي أن الضمة أخف من الفتحة إذا كانت مسبوقة بالواو نحو [يُوْعِدُ] للمجانسة. فيكون طلب المجانسة هنا أساسًا لتحديد الخفة والثقل[٢١].

ولأجل ذلك جنحوا إلى ما بينه الرضي عن طبيعة الكسرة وجعلوه أساسًا لبناء خفة الكسرة بدلًا من الفتحة، وهو أن الكسرة هي سجية النفس إذا لم تستكره على حركة أخرى. وقال: "وإذا خليت نفسك وسجيتها وجدت أنها لا تلتجئ عند إرادة التخلص من التقاء الساكنين من بين الحركات إلا إلى الكسرة، وإن حصل لها المقصود بالضمة والفتحة أيضًا"، إلى قوله: "فظهر لك أنهم لأي سبب كسروا همزة الوصل، ولم اجتلبوها دون غيرها، ولم كسروا أول الساكنين في نحو [اِضْرِبِ اضْرِبْ] و[لَمْ يَكُنِ الَّذِيْنَ]"[٢٢]. فمقتضى ذلك أن النفس لا تلتجئ إلا إلى ما كان خفيفًا وتنصرف عما هو ثقيل، إذا لم تستكره على حركة

---

[٢٠] ابن عصفور الإشبيلي، *الممتع في التصريف*، تحقيق فخر الدين قباوة، ج ١، ط ١، (بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧)، ص. ٤٢٧-٤٢٨

[٢١] ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٢١١-٢١٢

[٢٢] رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، مطبوع مع شرح شواهده، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ج ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢)، ص. ٢١٠-٢١١

أخرى غير هذه الحركة المستحبة، كإرادة المماثلة والتجانس أو القصد إلى المخالفة، أو الهروب من ثقل ناشئ من تنافر بعض الأصوات كتنافر الكسر والضم، والضم والكسر. فالكسرة إذن حركة خفيفة، تلذّ بسماعها الآذان وتطرب حتى صارت سجية النفس إذا لم تستكره على غيرها[٢٣].

النظرية الثانية: دفع التباس حركة التخلص بالحركة الحادثة من عامل

ينظر أصحاب هذه النظرية إلى أن الحركة التي يجتلبها التخلص من التقاء الساكنين ينبغي ألا تلتبس مع الحركة التي تصدر من عامل أي أنها ليست حركة تدل على الأثر الإعرابي لعامل سوى العامل الذي يقتضيه الحال، نحو: [لَا تَكْتُبِ الدَّرْسَ]، فإننا لو نحرك الباء من "تَكْتُبْ" بالضمة مثلًا [لَا تَكْتُبُ الدَّرْسَ]، فيتوهم المخاطب أنه غير مجزوم لالتباسه بالفعل المضارع المرفوع لعامل الرفع وهو تجرده عن عوامل النصب والجزم، فـ"لا" النافية ليست من النواصب ولا من الجوازم فهي إذن مهملة[٢٤].

ثم أن الالتباس الواقع بين حركة التخلص والحركة الحادثة عن عامل يؤدي إلى الالتباس في المعنى، نحو: [وتَشْرَبِ اللَّبَنَ] في قولنا: [لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ]. لقد بين عن ذلك ابن الشجري قائلًا: "فتكسر الباء إذا أردت أن تنهاه عن أكل هذا وشرب هذا على كل حال، فإن أردت أن تنهاه عن الجمع بينهما فتحت آخر "تَشْرُبَ". فلو حركوا المجزوم للقاء الساكن بالفتح وقع لبس بين هذين النهيين، فلما خشوا اللبس في هذا ونحوه حركوا المجزوم بحركة لا تعرب بها الأفعال"[٢٥]، وكانت تلك الحركة هي الكسر.

النظرية الثالثة: تقريب حركة التخلص إلى السكون

وأما القائمون على هذه النظرية يرون أن حركة التخلص لا بد من أن تكون أقرب الحركات إلى السكون، وهي الكسر. وذلك لأن السكون يكون فاشي الاستعمال في الكلمات

---

[٢٣] عبد الله صالح بابعير، *طرائق التخلص*.....، ص. ٦٥

[٢٤] ينظر: شرح المفصل: ٥ / ٢٩٥

[٢٥] ابن الشجري، *أمالي ابن الشجري*، تحقيق محمود محمد الطناحي، ج ٢، ط ١، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢)، ص. ٣٧٦

المبنيات سواء كانت حروفًا أم أفعالًا ليس الفعل المضارع أم أسماء، إذ إنه علامة للبناء في الأصل، يقول ابن مالك[٢٦]:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا *** وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

فلما قابلت هذه المبنيات التي كانت أواخرها ساكنة سواكنَ أخرى لاحقةً لا بد من تحريك الأولى بحركة شبيهة بالسكون في دلالة البناء، وتلك الحركة هي الكسر. وكونه إياها لأن الكسر أقرب إلى السكون بالنسبة لقلة استعمالها في المعربات بخلاف الضمة والفتحة. فإن الفعل المضارع وإن كان معربًا إلا أنه لا يعرب بالكسرة لأنه لا يكون مجرورًا أبدًا. وأما الأسماء المعربة فقد لا تعرب بالكسرة وإن كانت مجرورة وهو الأسماء الممنوعة من الصرف، يقول الجواليقي: "ألا ترى أنك تجد في الكلام قبيلين يعربان ولا جرَّ فيهما؛ أحدهما الفعل المضارع، والثاني باب ما لا ينصرف. فلما كانت الكسرة أقل تصرفًا في الإعراب كانت أبعدها منه، وإذا كانت أبعدها من الإعراب كانت أقربها إلى البناء. فلما احتاجوا إلى إزالة التقاء الساكنين آثروا ما هو أذهب في مناسبة البناء"[٢٧].

٥. الراجح في علة الكسر عند التقاء الساكنين

وبعد أن لاحظنا حقيقة التخلص من التقاء الساكنين مع إمعان النظر في النظريات في اختيار الكسر عرفنا أن السبب الرئيس من اختيار الكسر من بين الحركات الثلاث للساكن الأول عند التخلص يتأتى بالنظر إلى حقيقة السكون. كما قد أسلفنا أن السكون علامة أصلية للبناء، بينما يكون البناء أصلاً للحروف. فإنما تكون أصالة البناء للحروف لأن البناء دلالة على عدم تأثير عامل من العوامل فيما بُني من الكلمات من الآثار الإعرابية. وذلك لأن الحروف كلها عامل ولم يكن معمولًا أبدًا بخلاف الأسماء والأفعال التي

[٢٦] محمد بن عبد الله بن مالك، ألفية ابن مالك، *تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني*، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، د. ت)، ص. ٧٢

[٢٧] موهوب الجواليقي، *شرح أدب الكاتب*، تحقيق طيبة حمد بودي، ط ١، (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٥)، ص. ٨

يمكن أن تكون عوامل ومعمولات في نفس الوقت، فذلك مثل قولنا: [المُجْتَهِدُ نَاجِحٌ]، فلفظ "نَاجِحٌ" خبر مرفوع بالمبتدأ أي "المُجْتَهِدُ". فلفظ "المُجْتَهِدُ" الذي هو رافع لخبره مرفوع لرافع آخر معنوي وهو تجرده عن العوامل الأخرى اللفظية لكونه واقعًا في ابتداء الجملة، لذلك سمّي مبتدأ. فيكون المبتدأ إذن عاملًا ومعمولًا في نفس الوقت.

فليس الأمر كذلك بالنسبة للحروف، إذ ما وضع العرب في كلامهم حروفًا إلا لأجل أن تكون عوامل. فلا تكون فيه الآثار الإعرابية حتمًا لأنها مؤثرة ولأن الآثار لا تقع إلا في المعمولات. وتلك الآثار الإعرابية هي الحركات الثلاث من الضمة والفتحة والكسرة، وأما عدمها دال على وجود السكون لأن السكون ضد الحركة[٢٨]. ثم حمل عليها أي الحروف ما بُني بناء عارضًا من الأسماء والأفعال لشبه من الأشباه التي تؤدي إليه كما قد فصلها النحويون.

فبناء على هذا المنطلق، نتمكن من القول بأن الراجح في اختيار الكسر عند التقاء الساكنين هو تقريب حركة التخلص إلى السكون كما ذهب إليه أصحاب النظرية الثالثة. فترجيح هذا التقريب متأتٍّ من قبل أننا عندما نتكلم عن قضية التقاء الساكنين نتجه للوهلة الأولى نحو التقاء الساكنين الواقع بين كلمتين منفصلتين. وثم ننتقل بعد ذلك إلى كون الكلمة الأولى التي يرد فيها الساكن الأول حروفًا. فهذا أمر مستسلم، لتقتضيه حقيقة السكون وهو كونه علامة أصلية للبناء وكون البناء أصلاً للحروف، حتى فشا وقوع التقاء الساكنين في كلمتين منفصلتين أولاهما حروف. فعلى هذه الحقيقة تقاس قضية التقاء الساكنين سواء كان التقاء الساكنين واقعًا في كلمة واحدة أم في كلمتين منفصلتين، وكذلك إما أن يكون الساكن الأول من الحرف وإما أن يكون من الاسم، بل يقاس عليها أيضًا ما يكون الساكن الأول من الفعل نظرًا إلى تحمل الفعل السكون في الجزم.

وإذا كان الأمر كذلك فالمقيس عليه في هذه القضية هو الحرف، نحو قالنا: [مِنِ ابْنِكَ]، ف"من" حرف جر مبني على السكون. وأما كسر نونها فهو حركة التخلص من لقاء

[٢٨] ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٦٨

سكونها مع سكون الباء التي تجيء بعدها. فاختيار لها الكسر بدلاً من السكون لأن الكسر أقرب إلى السكون من حيث البناء رغم أنه ثقيل بالنسبة للفتح أي أن الفتح أخف منه. والشاهد على ذلك أن سكون "مِنْ" في مثل: [مِنَ الْجَامِعَةِ] لا يتخلص من أجل لقائه مع سكون لام التعريف بالكسر كما في المثال السابق، وذلك لكثرة استعمال "مِنْ" مع لام التعريف في الكلام. فكثرة الاستعمال تقتضي ما يقتضيه التقاء الساكنين من اجتلاب التخفيف لأنها ثقيل أيضًا، فيكون في ذلك ثقيل على ثقيل. ولذا عدل من الكسر إلى الفتح لكون الفتح أخف منه. فالقول بأن اختيار الكسر حركة التخلص من التقاء الساكنين لكونها أخف من بقية الحركتين الأخُريين كما ذهب إليه أصحاب النظرية الأولى فغير سديد.

وأما النظرية الثانية التي رأت أن اختيار الكسر لدفع التباس حركة التخلص بالحركة الحادثة من عامل فهي صحيحة من جهة ومرجوحة من أخرى. وذلك لأن هذه العلة غير مطردة، إذ إنها يتم تطبيقها في الفعل المضارع فقط فلم يتسنَّ لنا ذلك عند تخلصنا السكون الذي وقع على أواخر الحروف والأسماء والأفعال المبنية. لأن جميع حركات المبنيات غير متأثَّرة لعامل من عوامل الإعراب. فعلى العكس من ذلك أن علة التقريب في اختيار الكسر بوصفه أقرب الحركات إلى السكون من حيث البناء هي مطردة إذ إننا نتمكن من تطبيق تلك العلة في السكون الواقع على آخر الفعل المضارع. وبالنظر إلى النظرية الثانية علمنا أن أصحابها يقيسون كل ظواهر التقاء الساكنين على ظاهرة التقاء الساكنين في الفعل المضارع، يقول ابن الشجري: "ثم حملوا ما سكونه وقف على ما سكونه جزم"[٢٩]. فالمقيس عليه عندهم الفعل المضارع.

لمزيد من البيان أن حركات التخلص من التقاء الساكنين ليست حركات البناء كما زعم بعض الناس، وإن كان الكسر أقرب إلى السكون الذي هو أصل للبناء، لأن الأقرب إلى

[٢٩] ابن الشجري، *أمالي ابن الشجري* ....، ص. ٣٧٦

الشيء غير ذلك الشيء[٣٠]. فلا توصف هذه الحركات بالبناء، وكذلك لا توصف بالإعراب بل تقدر عليها حركاتهما، لأن هذه الحركات عارضة لا لازمة، يقول ابن مالك: "وما جيء به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو إتباعًا أو نقلًا أو تخلصًا من سكونين، فبناء، وأنواعه: ضم وفتح وكسر ووقف"[٣١]. وفهم منه كما شرحه الصبان أن هذه الحركات ليست إعرابًا ولا بناء بل الإعراب والبناء مقدر منع من ظهورهما هذه الحركة[٣٢]. فنقول عند إعراب الجملة في نحو: [مِنَ الْجَامِعَةِ]، فـ"من" حرف جر مبني على السكون المقدر منع من ظهورها حركة التخلص، وفي نحو: [لَمْ يَقُمِ الطَّالِبُ]، إن لفظ "يَقُمِ" فعل مضارع مجزوم بالسكون المقدر منع من ظهورها حركة التخلص.

ج. الخاتمة

إن علة الكسر في قضية التخلص من التقاء الساكنين من المسائل بسيطة رقيقة. وكونها بسيطة إذ إن العرب الفصحاء مع سليقتهم يستطيعون إدراكها والإلمام بها، حتى وجدنا كثيرًا من النحويين يسكتون عن دراستها في مصنفاتهم النحوية مختصرة كانت أم مطوّلة. فإن يدرسها أكثرهم إلا أنها مبعثرة في شتى أبواب الكتب، حيث يأتي جزء منها في باب المعرب والمبني، وثانٍ في باب التنوين، وآخر في باب إعراب الفعل المضارع، وهكذا. وأما كونها رقيقة فلأن جل مباحثها ممتلئة بالمسلمات العقلية قد تؤدي إلى التعقيدات تكاد أن تكون رمزًا من الرموز الفلسفية. وأما في الحقيقة فليس الأمر كذلك، إذ إن هناك خطًا أحمر يرتبط به بعض مباحثها مع بعض. فلا بد لنا من الكشف عن هذا الخط الأحمر من خلال تتبع أجزائها المبعثرة المتداولة بين أبواب كتب الأقدمين والتقاطها لنكوّنها شيئًا

---

[٣٠] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١ / ٩٩

[٣١] محمد بن عبد الله بن مالك، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج ١، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١)، ص. ٥٧

[٣٢] محمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، ج ١، (القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت)، ص. ٩٩ - ١٠٠

فشيئًا حتى تصير تلك الأجزاء صورة كاملة تحيط بنواحي هذه المسألة وتخضع للقياس عليها. ولا يتأتى ذلك ألبتة إلا عن طريق الدراسة التدقيقية المكثفة.

فلا غرو للباحث أن يكون من نتائج هذا البحث ما تستحقه الانتقادات والتتمات ممن يأتي بعده بمثل هذا الموضوع لتصويب ما أخطأ فيه الباحث ولتكميل ما فاته من المباحث.

المراجع

ابن الخباز، *توجيه اللمع*، تحقيق فايز زكي محمد دياب، ط ١، القاهرة: دار السلام، ٢٠٠٢.

ابن الشجري، *أمالي ابن الشجري*، تحقيق محمود محمد الطناحي، ج ٢، ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢.

ابن عصفور الإشبيلي، *الممتع في التصريف*، تحقيق فخر الدين قباوة، ج ١، ط ١، بيروت: دار المعرفة، ١٩٨٧.

ابن يعيش، *شرح المفصل*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ج ٥، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

أبو الفتح عثمان بن جني، *الخصائص*، تحقيق الشربيني شريدة، القاهرة، دار الحديث، ٢٠٠٧.

أبو القاسم السهيلي، *نتائج الفكر في النحو*، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠١٧.

بهجت عبد الواحد صالح، *الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل*، ج ١، دمشق: دار الفكر، د. ت.

رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، *شرح شافية ابن الحاجب*، مطبوع مع شرح شواهده، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، ج ٢، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٢.

زكريا عطيفي حماده عطيفي، *الوقف دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث*، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، جامعة الجزف بالمملكة العربية السعودية، المجلد الرابع، العدد الثاني، ٢٠٢٣ م.

سيبويه، *كتاب سيبويه*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج ١، ط ٣، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨.

شمس الدين الأنبابي، *تقريرات الأنبابي على حاشية أبي النجا*، تحقيق مراد طايبي، ط ١، دمشق: دار المعراج، ٢٠٢١.

عبد الله صالح بابعير، *طرائق التخلص من التقاء الساكنين*، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا باليمن، المجلد السادس، العدد الرابع، ٢٠٠٥ م.

محمد بن عبد الله بن مالك، *ألفية ابن مالك*، *تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني*، الرياض: مكتبة دار المنهاج، د. ت.

_____، *شرح التسهيل*، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ج ١، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

_____، *شرح الكافية الشافية*، عند المنعم أحمد هريري، ج ١، ط ١، دمشق: دار المأمون للتراث، ١٩٨٢.

محمد بن علي الصبان، *حاشية الصبان على شرح الأشموني*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، ج ١، القاهرة: المكتبة التوفيقية، د. ت.

محمد معصوم بن سالم السماراني، *تشويق الخِلّان*، ط ١، إندونيسيا: الحرمين، ٢٠١١.

موهوب الجواليقي، *شرح أدب الكاتب*، تحقيق طيبة حمد بودي، ط ١، الكويت: جامعة الكويت، ١٩٩٥.

يوسف الخليفة أبو بكر، *مدخل إلى علم اللغة*، ط ١، السودان، جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٦.